

تحقيق التوازن للتجارة والتنمية المستدامة

نيكولا بوريجارد (مركز التخطيط والأبحاث البيئي- تشيلي) ومارك هالي (المعهد الدولي للتنمية المستدامة- سويسرا)

يجب أن نحاول وضع نظام تجاري عالمي يساهم في جهود التنمية المستدامة. وهذا يمكن أن يتحقق في حال تم بناء السياسات التجارية على المستوى الدولي من القاعدة إلى الأعلى، من خلال عمليات ديمقراطية على المستوى الوطني تحقق التوازن ما بين اهتمامات العديد من أصحاب المصالح ضمن إطار تشريعي وتنظيمي يحافظ على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. وهذا يتطلب أيضا نظاما دوليا يضمن المشاركة الكافية لكل الدول في تحديد النظام التجاري بالإضافة إلى ميثاق متفق عليه حول القواعد التي يجب أن تطبق.

اتفاقية المنسوجات أو أن التطبيق المحايد يعيقه أعضاء أقوى مثل اتفاقية عدم الإغراق. وعلى كل حال، كثيرا ما يتم نسيان أن تحرير التجارة يمكن أن يكون إيجابيا بالنسبة للتنمية والبيئة حيث يمكن أن يفتح الدول لتيار الديمقراطية والإدارة الجيدة واحترام حقوق الإنسان وهي قواعد وأسس التنمية الحديثة. كما أن تحرير التجارة يمكن أن يقود إلى استبدال التقنيات الملوثة غير الفعالة بأخرى أكثر حداثة. كما يمكن أن ينتج الثروة المطلوبة لمواجهة تحديات التنمية بالإضافة إلى أن ارتفاع معايير المعيشة سيقود دائما إلى المزيد من الطلب على تحسين جودة البيئة.

تحرير التجارة: سبع خطوات نحو الاستدامة:
كيف يمكن، إذا إيجاد التوازن وكيف يمكن لسياسات التجارة والمؤسسات التي تدير العلاقات التجارية بين الدول أن تستعيد مصداقيتها؟

الخطوة الأولى هي معرفة أن تحرير التجارة ليس هدفا في حد ذاته ولكن وسيلة تخدم هدفا أكبر. وفكرة أن النمو الاقتصادي الخام أو الإحصائيات يمكن أن تكون الهدف النهائي من تحرير التجارة ليست مقبولة بعد الآن. تحرير التجارة يجب ألا ينتج فقط نموا اقتصاديا بل أن يساهم في زيادة المساواة بين وداخل الدول ويجب أن يقود إلى الاستخدام المستدام للبيئة ومواردها. وباختصار، لاستعادة المصداقية يجب أن تلتزم تحرير التجارة بالتنمية المستدامة فلا يمكن أن تستعيد تحرير التجارة المصداقية إلا من خلال الاندماج في إطار أوسع من الاهتمامات الاجتماعية والبيئية.

الخطوة الثانية هي تطوير اختبارات واختيارات مقبولة لتقييم اتفاقيات التجارة ومشاريعها مقابل الأهداف المتفق عليها للنظام التجاري. الاتفاقيات الموجودة حاليا يجب أن تعدل أو يعاد التفاوض عليها إذا وجد أنها غير متوافقة مع الأهداف الأوسع. الاتفاقيات الجديدة يجب أن تقر فقط في حال إثبات أن لها تأثيرا محايدا أو إيجابيا على البيئة.

الخطوة الثالثة هي العمل خارج نطاق توجه " الحجم الواحد يناسب الجميع" الذي يميز اتفاقيات التجارة، والسند نحو نماذج تتفق مع ضرورة أن يتم تحويل اتفاقيات التجارة إلى الأوضاع الخاصة لدولة محددة أو مجموعات من الدول بناء على نموذج الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أو توسعة استخدام المعاملة الخاصة والمميزة وأن تبنى الاختلافات لا على الفروق بين الدول المحلية فقط بل على معايير ترتبط بالتنمية المستدامة.

الخطوة الرابعة هي إحداث زيادة مطردة في الدعم المتوفر للدول النامية لتمكينها من استثمار الفرص التي

القليلا فقط من القضايا ما استرعى اهتمام الناس خلال السنوات الأخيرة مثل الأخطار التي تشكلها عمليات تحرير التجارة السريعة، فهي تمثل مخاطر على الثقافة والعادات والتقاليد ونظم المعيشة إلى التوقعات التنموية للدول الفقيرة إلى الديمقراطية الحقة وأخيرا البيئة العالمية. إن مشهد المتظاهرين المشتبكين مع الشرطة في سيائل يبقى رمزا قويا للاستقطاب الذي يحيط بتحرير التجارة.

حتى ما قبل فترة قصيرة، كان تحرير التجارة شأنا غير مثير للإشكاليات، فقد بدأ وكأنه يحفز النمو الاقتصادي ويقوي علاقات التعاون ما بين الناس، ويقلل من تأثير القومية المنعزلة ويساهم في الانفتاح. ولكن وفي السنوات السبع القصيرة منذ انتهاء جولة الأورجواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية أصبحت السياسات التجارية أكثر إثارة للرفض ونما بسرعة عدد الأشخاص الذين يحملون تصورات سلبية حولها.

أين أخطأت السياسات التجارية؟

بغض النظر فيما إذا كان هذا الرأي مبررا أم لا، فإن الناس ينظرون إلى تحرير التجارة بأنه العنصر الذي ينبغي لومه على حدوث التأثيرات السلبية للعولمة. العولمة نفسها مرتبطة بالمبدأ الاقتصادي المشكوك بمصداقيته والمعروف "باجماع واشنطن"، وهذا "الاجماع" الذي يعني أن الانفتاح السريع للأسواق المحلية أمام التجارة وتدفق رأس المال سيوفر طريقا أكيدة إلى الازدهار، لم يحقق الكثير من طموحاته.

من الواضح الآن أن أية مكاسب مستقاة من العولمة تعتمد على مجموعة من الظروف التي يجب تواجدها منها الوصول إلى الاستثمار والتقنية ووجود سياسات فعالة وبنية تحتية تشريعية ومؤسسية متينة وكذلك القدرة الإنسانية على معرفة أين تقع الفرص وكيف يمكن استغلالها. وبغياب هذه العوامل، فإن تحرير التجارة يزيد من التباينات داخل وما بين الدول.

على إثر جولة الأورجواي اخترقت السياسات التجارية بنوع من العدوانية قضايا تعتبر دائما خاضعة للآليات الوطنية في اتخاذ القرار مثل سلامة الأغذية وحقوق الملكية الفكرية ومواصفات المنتج. وبدعم من المصالح التجارية، يمكن للسياسات التجارية أن تفرض نفسها على سياسات أخرى لا تحظى إلا بدعم ضعيف. إن الإحساس بالخطر الذي بات يشعر به الناس في القطاعات الاجتماعية والبيئية شعور حقيقي جدا.

الكثير من المكاسب الموعودة للدول النامية مقابل قبولها بمبادئ جولة الأورجواي تم إضعافها بعد الكشف على أن بعض الاتفاقيات غير متوازنة مثل حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، أو أنها تطبق بنية سيئة مثل

الأوسع الذي حولت " ريو " أن تحدده وهو التنمية المستدامة وهذا الهدف ليس خارج نطاق قدرتنا على تحقيقه.

توفرها التجارة المفتوحة لها، والدفاع عن نفسها ضد محاولات استغلال أوضاعها الأكثر ضعفا. إن محاولة جادة للتوجه نحو " الأجندة التطبيقية" للدول النامية مثل تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق المغلقة تقليديا في الدول النامية وإحداث توازن في الاتفاقيات التي يثبت أنها تحتوى على انحياز مضاد للتنمية يعتبر من القضايا العاجلة، وبالتالي فإن التوجه الساعي إلى إنشاء مركز أوروبي مستقل للتجارة المستدامة يجب أن يتم دعمه بقوة.

الخطوة الخامسة هي التفاوض حول تفاهم عام ما بين النظام التجاري والأنظمة التي تحكم العناصر الأخرى من السياسات العامة وخاصة تلك التي تحكم التنمية والبيئة بحيث يتم تقوية تحرير التجارة ويدعم هذه العناصر بدلا من تشكيل خطر عليها. إن تفاهما ما بين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف يمكن التوصل إليه، ويجب أن يعمل ذلك كنموذج لتفاهمات أخرى حول العمالة وحقوق الإنسان. ولكن من الضروري أن يواكب هذا التفاهم تقوية للأنظمة متعددة الأطراف في هذه المجالات.

الخطوة السادسة هي المطالبة بانفتاح أكبر ومشاركة أوسع في عملية تحديد السياسات التجارية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يجب أن تكون عملية تحديد السياسات التجارية الوطنية شفافة لكل أصحاب المصالح الشرعيين ومن المفترض أن تبحث عن التوازن ما بين المصالح الوطنية المتنافسة، وليس مقبولا بعد الآن السماح لمجموعة ضيقة من أصحاب المصالح الاقتصادية والتجارية للتحدث باسم دول بأكملها.

الخطوة السابعة هي إعطاء المزيد من الاهتمام والتركيز للعلاقة بين الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف والإقليمية والثنائية بحيث أن ما يمنح ويتفق عليه على المستوى متعدد الأطراف لا يسحب مرة أخرى من خلال الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية.

التحدي أمام جوهانسبرج:

إن قيمة عملية " ريو " كانت في أنها نظرت إلى ما هو أبعد من المصالح التنافسية الوطنية والإقليمية إلى متطلبات عالم يتميز ببيئة صحية ومستوى معيشي مرضي للجميع. إن مثالية " ريو " بالتأكيد قادتها إلى أن تقشل في الوصول إلى معظم أهدافها ولكن شيئا ما لم يحدث خلال السنوات العشر الماضية ليعطي انطبعا بأن هذه الأهداف كانت خاطئة أو أنه كان من الحماسة محاولة تطبيق ذلك.

في السنوات العشر الماضية، عشنا في فترة من النمو والازدهار غير المسبوقين واكبها زيادة في الفقر والتهميش وعدم المساواة. لقد عشنا الأزمة الآسيوية وإنهيار " إجماع واشنطن " كما شاهدنا أزمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية كما رأينا الهجوم الكبير ضد العولمة وإثارة التساؤلات حول نماذجنا الاقتصادية، كما خسرت الثقة في كرم المجتمع الأكثر ثراء والذي شهد ثراء غير مسبوق رافقه تراجع كبير في تقديم الدعم والتعاون التنموي.

إن ملخص المبدأ الجديد واضح فنحن بحاجة إلى النمو الاقتصادي ونحتاج أيضا إلى التجارة والاستثمار اللذين يدعمان هذا النمو، ولكننا أيضا يجب أن نضمن أن الازدهار الناتج عن ذلك يوضع ضمن إطار الهدف

التحديات الرئيسية

الاستفادة من التجارة والنمو الاقتصادي لدعم المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة وهو مساواة اجتماعية أكبر والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

التأكيد على أن السياسات التجارية تكون مفتوحة أمام كل أصحاب المصالح الشرعيين وليس المصالح التجارية الضيقة فقط.

زيادة الدعم للدول النامية لتمكينها من الاستفادة من التجارة الأكثر انفتاحا.

تطوير مبادرات مثل مركز التجارة المستدامة الذي يمكن أن يوضح أن التنمية المستدامة هي وسيلة لمساواة أكبر في التجارة العالمية وليست حاجزا أمامها.

استخدام قمة جوهانسبرج كفرصة لدعم الحاجة إلى هذه التغييرات والإصرار على أن التنمية المستدامة تمثل الهدف الشرعي الوحيد للسياسات التجارية الدولية.